شنـاشيـل

وزارة علاوي الحلة!

■ عدنان حسين

على بعد مرمى حجر فقط من منطقة علاوي الحلة في بغداد يقع مبنى وزارة الثقافة. وعلاوي الحلة هي أنموذج للمناطق المزدحمة بكل شيء ولسوء التنظيم والترتيب، حتى صارت مضرباً للمثل في هذا الخصوص. وعدا عن طراز العمارة المُوحش والمُكرب، البائس والمؤسي من الخارج، فان مبنى وزارة الثقافة من الداخل يشبه علاوي الحلة في سوء التنظيم والترتيب.

على الدوام تجد أروقة المبنى مزدحمة بالناس الذين لا تعرف من منهم الموظفون ومن منهم الزوار أو المراجعون. ويمتد الزحام الى أبواب غرف الموظفين، بل الى داخل الغرف ذاتها، وفوق هذا الحشد ترتفع غمامة ضجيج تعطيك الانطباع بانك لم تزل خارج المبنى في منطقة العلاوي. وإذ تسعى لاستجلاء حقيقة الأمر يقال لك: انهم موظفو وزارة الإعلام في العهد السابق ورثتهم وزارة الثقافة رغماً عنها.

لدى الوزارة إذن فيض هائل من الموظفين الزائدين عن الحاجة الذين تستنزف رواتبهم موازنتها فلا يبقى منها الا القليل للإنفاق على ما يُفترض ان الوزارة أنشئت له، وهو الإبداع الفكري والأدبي والفني والنشاطات التي تجسده. ويصل العجز في موازنة الوزارة الى حدّ لا تجد ما يمكّن العراق من المشاركة، على سبيل المثال، في واحد من أهم النشاطات الفنية في العالم، وهي الدورة الرابعة والخمسين لمعرض (لا بينالي دي فينيسيا) في إيطاليا، الذي يقام كل سنتين ويشارك فيه المئات من أهم فناني التشكيل والمسرح والسينما في العالم كله ويزوره مئات الآلاف من مُتذوقي الفن من مختلف أرجاء العالم أيضا.

ضيق ذات اليد لدى وزارة الثقافة أضطر ستة من الفنانين العراقيين الى توسل المساعدات من رجال أعمال وصندوق دعم الثقافة العربية في بيروت لتأمين مبلغ ٣٠٠ ألف دولار أميركي لإقامة الجناح العراقي الذي غاب عن هذه الفعالية المرموقة عشرين سنة. وسيركز الفنانون الستة في هذا المعرض على مشكلة المياه في العراق، كما صرح أخيراً الفنان التشكيلي المعروف علي عساف المقيم في ايطاليا منذ ثلاثة عقود.

ولكن، للإنصاف، ليس التضخم الوظيفي في وزارة الثقافة هو السبب الوحيد في العجز عن تمويل نشاطات ثقافية في مستوى (لا بينالي دي فينيسيا)، فهناك أيضاً الفساد المالي والإداري المقيم في كل وزارات الدولة ودوائرها، ووزارة الثقافة ليست استثناء بطبيعة الحال. ولا يقتصر هذا الفساد على العمولات والرشاوى المترتبة على الصفقات والعقود، فثمة منافذ ومسارب أخرى له. وفي وزارة الثقافة على سبيل المثال كلفت وليمة أقامها أحد مسؤوليها نحو عشرة آلاف دولار. وفي الوزارة نفسها وعندما أبلغ وزير سابق بوجود متبق من موازنة الوزارة في آخر إحدى السنوات أمر ذلك الوزير بإنفاق الفائض على بعض المسؤولين والموظفين كمكافآت بدلا من إعادة هذا المتبقي الى وزارة المالية، ولم يخطر في بال الوزير، المعين وفقاً لمواصفات ومعايير المحاصصة، أن ينفق المتبقي على نشاط ثقافي في الداخل او في الخارج، أو أن يقدمه مساعدة لهيئة ثقافية كاتحاد الأدباء أو الفرق الفنية.

بعض الأصدقاء يقول ان الوزير الجديد، سعدون الدليمي، شخص جيد، فلننتظر انقضاء فترة المئة يوم لنرى إن كان السيد الدليمي سينأى بالوزارة عن صورة منطقتها علاوي الحلة، فيجعلها وزارة للثقافة اسماً على مسمى.

مالية البرلمان تفتح دفاتر بريمر والبنتاغون يتهرب من التحقيق عن ٨ مليارات دولار

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

أكدت اللجنة المالية البرلمانية عزمها عن كشف جميع الخروقات التي شابت صندوق تنمية العراق وما رافقها من عمليات صرف.

وقال عضو اللجنة المالية النائب عبد الحسين الياسري ان لجنته لديها الان إعادة تدقيق في الأموال التي صرفت منذ وقت الحاكم المدني في العراق بول بريمر، رافضا اعطاء تفاصيل اكثر عن هذا التدقيق الا بعد الوصول الى نتائج ايجابية بهذا الخصوص.

وتابع الياسري في تصريح لـ"المدى" ان التدقيق هذا سيطال جميع المسؤولين الذين قاموا بصرف المبالغ بغض النظر عن حجمها من العراقيين وغير العراقيين، وان العملية ستتم مع خبراء عراقيين وأجانب، مبينا أن التدقيق سيشمل الإيرادات التي دخلت لصندوق تنمية العراق ولاسيما النفط والموجودات العراقية الأخرى بعد صدور قانون بهذا الشأن، ومن ثم يكون التدقيق على المصروف والسند القانوني الذي اعتمدت عليه عملية الصرف، وهذا كله سيكون بمخاصمة الجانب الأمريكي.

وانتقد عضو اللجنة المالية، برايمر كونه يعتقد ان العراق ليس من حقه ان يعرف ما صرفه خلال فترة وجوده في العراق، مبينا ان هذه الإجراءات ستتبعها إجراءات أخرى قانونية على المستويين المحلي والدولي، مؤكدا ان لجنته عازمة على كشف جميع الخروقات في صندوق التنمية المخصص للعراق وما رافقه من عمليات صرف.

واعتبر الياسري عدم حضور ممثل عن الإدارة الأمريكية تهربا كونها تشعر بالإدانة، معربا عن إدانته لعدم حضورها.

يأتي ذلك في وقت أعلن ديوان الرقابة المالية، أمس، أن وزارة الدفاع الأمريكية اعتذرت للمرة الثالثة عن إرسال من يمثلها لحضور اجتماع دولي في باريس بشأن التحقق من أوجه صرف أكثر من ٨ مليارات دولار من صندوق تنمية العراق، فيما طالب بضرورة استعادة الأموال العراقية التي لم يتم التعرف على كيفية صرفها من الصندوق.

وقال ديوان الرقابة المالية في بيان له إن وكيل وزارة الدفاع الأمريكية اعتذر عن حضور الاجتماع الدوري للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة الذي سيعقد أواخر نيسان من هذا العام في باريس لمناقشة تفاصيل تقرير المفتش العام الأمريكي الخاص بإعادة إعمار العراق والصادر في الـ٢٧ من تموز الماضي، مضيفا أن سلطة الائتلاف كانت قد سلمت إلى الوكالات التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية مبلغ (٩,١) مليارات دولار من صندوق تنمية العراق ولم يستطع المفتش العام الأمريكي في هذا التقرير التحقق من أوجه صرف مبلغ ٨,٧ مليارات دولار من المبلغ الكلي.

وأشار البيان إلى أن هذا هو الاعتذار الثالث (للوكيل) عن الحضور أو إرسال من ينوب عنه، وقد اعتذر عن الحضور للاجتماع الذي عقد في عمان تشرين الثاني ٢٠١٠، وكذلك الاجتماع الذي عقد في جنيف في كانون الثاني للعام الجاري.

ولفت بيان ديوان الرقابة المالية إلى أنه حاول التحقق في أوجه الإنفاق بعد استلامه لقسم من الوثائق المتعلقة بالعقود التي تم الإنفاق على أساسها من السفارة الأمريكية وقد وجد الديوان أن (٩١١٠) من العقود غير موثقة وليس لها وجود تماماً.

وعلى ما يقول البيان أن ديوان الرقابة المالية وجد خلال تدقيقه للعقود من التي أعيدت وثائقها أن (١٧٧٠) عقدا لم تتمكن الجهات العراقية المستفيدة من التعرف عليها لخطأ في تسمية الجهة المستفيدة مما دعا الديوان إلى تعميمها على عدد من الوزارات والدوائر ذات العلاقة لكن لم يتم التعرف على صحتها لحد الآن".

وأردف البيان انه بالإضافة إلى ذلك ليس هناك وثائق تسليم لمعظم المشاريع إلى الجهات العراقية التي تم تنفيذ المشاريع لصالحها مما جعل ديوان الرقابة المالية يبلغ الحكومة الأمريكية بشكل رسمي بأن العراق يحتفظ بحقه في المطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية الناتجة عن سوء إدارة أمواله.

اختطاف ٧٦ طفلا عراقيا في ٦ أعوام

□ بغداد/ المدى

قال المتحدث باسم وزارة حقوق الإنسان إن إحصائية الأطفال المخطوفين لدى وزارة الداخلية بلغت ٧٦ طفلا، مشككا في الوقت نفسه بهذا الرقم، موضحا ان العدد الحقيقي قد يكون اكبر بكثير كون الكثير من ذوي المختطفين لا يبلغون السلطات المختصة عن حالات الاختطاف بسبب تهديد الخاطفين لهم وبالتالي تتم عملية التبادل دون علم الحكومة، مشددا في الوقت نفسه على عدم وجود اي إحصائية رسمية لدى الوزارة عن عددهم.

ودعا أمين الى ضرورة الثقة بالأجهزة الأمنية وإخبارها بحالات الاختطاف كي تتم عملية جمع المعلومات والوصول الى الجماعات الإرهابية والعصابات المنظمة من خلال تعاون المواطنين، مشيرا الى أن الكثير من العصابات القي القبض عليهم بعد التبليغ عنهم وهو ما حدث في مدينة السيدية في حالتين وكذلك الحال في البصرة قبل عدة أشهر.

ونفى المتحدث باسم الوزارة التقارير الصحفية التي تتحدث عن وجود ٦٠٠٠ طفل مختطف كونه رقما كبيرا، كون الإحصائيات الرسمية للمختطفين ككل بلغت ١٤١٠٠ شخص.

الوزارة ترد اتهامات النزاهة وتقارير عن فساد

الدفاع : صفقة الانتينوف "نظيفة" .. ولم نتسلم أي طائرة حتى اليوم

□ بغداد/ المدى

نفت وزارة الدفاع وجود حالات فساد في صفقة طائرات النقل من طراز انتينوف ومدرعات (BTR-٤) مع أوكرانيا.

وقالت الوزارة في بيان صحفي ظهرت في بعض وسائل الإعلام مؤخراً تقارير وأخبارا عن صفقات فساد في الجيش العراقي أبرمتها وزارة الدفاع مع أوكرانيا لطائرات الانتينوف وناقلات الأشخاص (BTR-٤)".

وأضافت "ان هذه التقارير تشير إلى رداءة الإنتاج وارتفاع الأسعار والحصول على عمولات غير شرعية وتتهم جهات عديدة بالضلوع في عمليات فساد كبرى".

وأوضحت الوزارة "ان الطائرة الانتينوف جرى اختيارها من قبل قيادة القوة الجوية كخيار من بين أنواع عدة من الطائرات لحاجة الجيش العراقي لطائرات نقل متوسطة حديثة لنقل القطعات والقيادات والشخصيات المهمة أثناء العمليات".

وتابعت "ولعدم تيسر مثل هذا النوع في أسطول القوة الجوية والذي يقتصر حاليا على الطائرات التي منحت من قبل القوات الأمريكية ومن نوع (C-١٣٠) القديمة جداً، لذا كانت الحاجة ماسة للتعاقد على طائرات نقل حديثة ومتطورة ووقع الاختيار على الطائرة الانتينوف لأسباب عديدة، اذ سبق وان استخدمت أجيال سابقة منها في أسطول القوة الجوية العراقية ولدينا طيارون ومهندسون يجيدون العمل عليها".

وذكرت :" ان الانتينوف طائرة مجربة في هذا الاختصاص ومنتشرة في دول عديدة وقد أثبتت كفاءة عالية إضافة إلى ملاحظة سعر الكلفة ووقت التجهيز ونوعية وجودة الصناعة والتي حددت في العقد بشكل واضح وصريح والذي تنص بنوده الأولية على أن تكون الطائرة بكافة أجزائها من موديل ٢٠٠٩ فما فوق مع العلم أن الشركة تلكأت ببعض التفاصيل الفنية، وقد امتنعت الوزارة ورفضت أي شيء مغاير على ما تم الاتفاق عليه".

وأشار بيان الوزارة الى انه "لم يتم استلام أية طائرة لحد الآن، وان وزارة الدفاع تتابع تنفيذ بنود العقد وفق ما منصوص عليه ووفق المواصفات، وان العقد موقع مع الشركة الأوكرانية وبكفالة الحكومة الأوكرانية ولا توجد أية شركة وسيطة، اذ ان العقد موقع بين حكومتين".

واستطرد " ان وزارة الدفاع تتحمل المسؤولية عن أي جانب غير قانوني يتعلق بالعقد كما يشاع ومن لديه أي أدلة أو وثائق تثبت حالات فساد أو خلل بشروط العقد، عليه تقديمها إلى الجهات الرقابية المختصة ليكون القضاء والقانون هو الفيصل في مثل هكذا ادعاءات".

وتابع البيان "وفي ما يتعلق بناقلة الأشخاص (BTR-٤) فقد ظهرت تقارير إعلامية تتحدث عن رداءة هذه الناقلة والمعروفة على المستوى العالمي والتي تعتبر من أفضل أنواع الناقلات المدرعة والتي تستخدم في الجيوش الحديثة وتم اختيارها من الجهة المستفيدة في القوات البرية من أربعة عروض قدمت من تركيا ورومانيا وكوريا وأوكرانيا وتم اختيارها على أساس كونها أفضل أنواع الناقلات وجربت في الجيش العراقي السابق وجيوش المنطقة، وتم التعاقد على احدث الأجيال منها والذي يضم احدث الأسلحة والأجهزة المتطورة".

ونوه الى ان "ما تم عرضه على وسائل الإعلام هي الناقلة المدرعة (BTR-٣) وليس الناقلة المتعاقد عليها مع العلم ان الناقلات لم تصل وإن ما أشيع عن وصول دفعة منها غير صحيح وستصل الوجبة الأولى المكونة من (٢٦) ناقلة في بداية شهر ايار المقبل وسيتم عرضها أمام الرأي العام ليطلع على نوعيتها وكفاءتها".

وشددت الوزارة في بيانها على "أن العقد ابرم بشكل أصولي وقانوني ولا توجد أية زيادة أضيفت إلى سعرها في الخفاء ، وان العقد مكفول من قبل حكومة أوكرانيا وبأشرافها وان جميع اللجان التي ذهبت لمتابعة العقد يشترك فيها ممثلون عن دائرة المفتش العام والرقابة المالية ودوائر الوزارة الأخرى لمناقشة ومطابقة العروض وتدقيق العقود أصوليا".

وأكدت "أن هذه العقود أبرمت للحاجة الماسة لها ولاستكمال جاهزية القوات المسلحة وان من لديه أية وثيقة أو معلومات تتعلق بوجود حالات فساد تتعلق بصفقات الشراء أو معلومات فنية غير مشجعة، فالوزارة على استعداد لمناقشة من لديه هذه التقارير والمعلومات بشكل مباشر أو تقديمها إلى مجلس النواب (لجنة النزاهة) أو هيئة النزاهة المستقلة أو ديوان الرقابة المالية أو إلى القضاء لمحاسبة الفاسدين إن وجدوا ولإظهار الحق".

نسبة التعاطي ترتفع في "المناطق الساخنة"

مصدر لـ(المدى) : القاعدة تروج المخدرات لتجنيد متطوعين للانتحار

□ بغداد/ هشام الركابي

أكدت مصادر أمنية أن اغلب نسب تعاطي المخدرات هي في المناطق الساخنة والتي تشهد عمليات انتحارية، فيما تشير مصادر أخرى الى ان البعض من الشباب يتعاطون المخدرات في المناطق التي تشهد اختلاطا مع أشخاص من جنسيات غير عراقية.

وأشهر الحوادث التي ارتبطت بتعاطي المواد المخدرة في العمليات الانتحارية مع الفتاة رانيا العنبكي في ديالى، التي قالت قبل الحكم عليها بالسجن، انها تناولت مادة مخدرة في عصير دون علمها، قبل ان تصحو وهي بقبضة القوات الأمنية قبل ان تتفجر عن بعد.

ويؤكد مصدر امني لـ(المدى) ان انتشار المواد المخدرة في المناطق الساخنة، بسبب عدم وجود رقابة كافية على حركتها، فضلا عن استخدام المواد المخدرة تلك في العمليات الانتحارية وتنفيذ العمليات الإجرامية الأخرى، وقال ان التنظيمات المسلحة تلجأ دائما الى هذا الأسلوب بسبب تخلي الكثير من إتباعها عن الخط التي انتهجته لان الأجندة التي تحاول تنفيذها في العراق أصبحت مكشوفة لذلك تعمد على استغلال الأعمار الصغيرة بين الفتيان والفتيات وتقوم بتزويدهم بأدوية مخدرة لتمكنهم من تنفيذ الهجمات الانتحارية من دون اي خوف او تردد.

وفيما تشير مصادر مطلعة الى ان مناطق أخرى غير الساخنة شهدت تعاطي المخدرات، لكنها بغرض المتاجرة. ويقول ليث قاسم وهو ناشط حقوقي في مدينة النجف، ان المحافظة وبالقرب من المناطق المقدسة تشهد تعاطيا غير مسبوق للمواد المخدرة، وبالاخص تلك التي تأتي مع الزوار الايرانيين، واضاف في تصريح لـ(المدى): الامر هنا في النجف والمدن الدينية الاخرى التي تشهد اختلاطا بين الشباب العراقي وغيره من الجنسيات الاخرى ادى الى اتجاه بعض المراهقين والشباب نحو تعاطي المخدرات، وبالاخص الترياق وحبوب الهلوسة من باب الفضول، لكن هذه الممارسة تحولت فيما بعد الى إدمان، وهذا ما رصدناه من خلال اسعار الحبوب المخدرة التي ارتفعت خلال الفترة الاخيرة مقارنة مع السنوات الماضية. وتحول العراق وبحسب مراقبين، من كونه ممرا لتجارة المخدرات القادمة من افغانستان وايران نحو دول الخليج، الى مستهلك لهذه المخدرات وارتفعت ايضا نسب تعاطي المخدرات في العراق خاصة من الشباب، والأرقام المعلنة من قبل وزارة الصحة لا تمثل ابدا الرقم الحقيقي للمتعاطين، لاسباب تندرج ضمن الاعراف الاجتماعية في البلاد التي تمنع ادخال المدمنين الى المستشفيات للعلاج، باعتبار المدمنين يشكلون "عاراً" على عوائلهم. ويتابع الناشط الحقوقي: ان تجارة المخدرات مربحة جدا، وهناك مافيات في جميع دول العالم، وهي تدير تجارة ضخمة، وتتخذ من غسيل الاموال طريقة لها لتشغيل الاموال الضخمة الناجمة عن تجارة المواد المخدرة، ولا نستبعد انها دخلت العراق، لكن القلق الذي يصيبنا نحن كمؤسسات مجتمع مدني، هي الطريقة التي تدخل بها المخدرات الى العراق، وخاصة مع الزائرين من دول الجوار للمدن الدينية المقدسة، فبعض التجار ينتحلون صفة زائرين ويقومون بالمتاجرة بالمخدرات، وهذا خطر جدا ويصعب اكتشافه، الامر الذي يدعو الجهات الامنية المختصة والامن السياحي الى تفتيش الزوار الايرانيين وتشديد الرقابة في المنافذ الحكومية لمنع ادخال اية مخدرات الى العراق.

ومؤخرا ألقت الأجهزة الأمنية المختصة القبض على عصابة كانت تنقل ١٥ كيلو غراما من مادة الحشيشة المخدرة جنوب الناصرية. وقال مصدر امني فضل عدم ذكر اسمه، إن عناصر شعبة مكافحة المخدرات اعتقلت شخصين على الطريق السريع جنوب الناصرية بعد أن ضبطت بحوزتهما ١٥ كيلو غراما موزعة بشكل عبوات بزنة ١ كيلوغرام من بودرة الحشيشة المخدرة.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون